الأسواق المالية بين الشريعة والقانون

محمد على عموش

تعد الأسواق المالية حجر الأساس للاستثمار والتنمية، وهى العمود الفقرى لأى اقتصاد ، وهذه الدراسة تتناول الأسواق المالية من حيث مفهومها ، ومقاصدها، وأهدافها، وأنواعها، وتقسيماتها ،وعلاقتها بالنظريات الاقتصادية (الرأسمالية ، والشيوعية ، والإسلام).

إن سوق الأوراق المالية (البورصة) هى الأداة التى تعمل على انسياب الأموال، من الجهات ذات الفوائض المالية، إلى الجهات التى فى حاجة إلى هذه الأموال. وتنقسم هذه السوق إلى السوق الأولية (سوق الإصدار)، والسوق الثانوية (سوق التداول) ، وينظم هذه السوق نظامها الأساسى ، وتخضع فيما لا يرد بشأنه نص فى نظامها الأساسى (قانون أنشأها) إلى القانون التجارى . ويتكون الإطار المؤسسى لها من أعضاء سوق الأوراق المالية ، والوسطاء.

أما التعامل فى هذه السوق فيتم الكترونياً ، حيث يتم تلقى الأوامر من العملاء (أوامر بيع ، أو أوامر شراء)

ومن ثم يتولى الوسطاء إدخال هذه الأوامر فى النظام الآلى للسوق ، وهو الذى يتولى عملية تنفيذ الصفقات ، وذلك بتطابق أوامر العملاء(أمر بيع مع أمر شراء ،أو أمر شراء ، مع أمر بيع) ، ومن بعدها يتولى عملية التسوية ، والمقاصة ، ونقل الملكية

أما الأوامر التى لا تجد تطابقا ، فتبقى على لوحة السوق (الشاشة) حتى تجد أوامر تتطابق معها ، أو يتم إلغاؤها بأمر من العملاء الذين أصدروها ، على انه لا يتم التعامل فى هذه السوق إلاّ عن طريق الوسطاء (فى الغالب تكون ، شركات مساهمة) .

ويتداول فى هذه الأسواق ، الأدوات المالية التى تصدرها الشركات المساهمة ، وصناديق الاستثمار ، والدولة ، والتى يتم تسجيلها فى السوق (البورصة) ، ولا يجوز تداولها خارجة ، أما إذا كانت غير مسجلة فى السوق (البورصة) ، فيتم تداولها خارج السوق؛ أى فى السوق الموازى.

وهذه الأدوات قد تكون أدوات مالية تقليدية (أسهم ، سندات، حصص التأسيس ، وثائق الاستثمار ، ...) ، وقد تكون أدوات مالية حديثة (الخيارات ، العقود المستقبلية ، المؤشرات ، ...) .

كما تتناول هذه الدراسة الجهات التى تصدرالأوراق المالية التقليدية؛ وهى الشركات المساهمة، وشركات التوصية البسيطة، وصناديق الاستثمار، والدولة ، من الوجهة القانونية ، مع بيان أحكامها الفقهية.

أما عمليات التداول فى سوق الأوراق المالية (المعاملات العاجلة ، والمعاملات الآجلة، والتعامل بالمؤشرات)، فتعتمد الدراسة لبيان مفهومها ، وأنواعها ، وحكمها الفقهى.

كما تتناول هذه الدراسة الممارسات العملية فى الأسواق المالية ؛ وذلك بالتعرض لآلية وطرق تداول الأوراق المالية ، وإجراءات التسوية والمقاصة ونقل الملكية، وضمان سلامة العمليات فى الأسواق المالية وأثارها .

كما تتطرق إلى مبدأ الشفافية والإفصاح ؛ لما له من دور فاعل فى الوصول إلى كفاءة السوق.

ولا تقصر هذه الدراسة على الجوانب الفقهية بل تهتم أيضا بالجوانب القانونية ، لكل جزئياتها.